



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة المالية وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

اسم الكاتب: د. يوسف محمود، د. سمير شرف، شادي محسن علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4093>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 17:46 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولاً إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

* الدكتور يوسف محمود

** الدكتور سمير شرف

*** شادي محسن علي

(تاريخ الإيداع 10 / 12 / 2007. قبل للنشر في 9/1/2008)

□ الملخص □

يتناول البحث واقع وإشكالات القطاع العام الصناعي السوري، بهدف العمل على إيجاد أنساب الطرق لحلها مع الحفاظ على هذا القطاع من الانهيار ، وإمكانية تقبيل دوره الاقتصادي الإيجابي في دعم الدخل القومي و تطوير المنتج الوطني ووضع الأسس الاقتصادية الضرورية بالاعتماد على التجربة الماليزية كي يعمل وفق آلية تتسمج مع الاقتصاد العالمي و يحقق بنفس الوقت الهدف الاجتماعي الذي بني من أجله هذا القطاع. ويتجرد عن المفهوم الإيديولوجي يشير البحث إلى الواقع و المتطلبات التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح الاقتصادي وصولاً إلى نموذج يمثل خصوصية الاقتصاد السوري والذي يعكس البعد الاجتماعي لأي خطوة من خطوات الإصلاح تطبيقاً لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعني بالدرجة الأولى بحماية الطبقات الشعبية من أي اضطراب ينعكس سلباً على المجتمع السوري.

كلمات مفتاحية:

الإصلاح الاقتصادي - اقتصاد السوق الاجتماعي - التجربة الماليزية.

* أستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية و المصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية- سورية.

*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية- سورية.

Economical Reform Depending on Malaysian Experience to Achieve the Social Market Economy

Dr. Yousef Mahmud*

Dr. Samir Sharaf**

Shadi Ali***

(Received 10 / 12 / 2007. Accepted 9/1/2008)

□ ABSTRACT □

This paper aims at discussing the case of public industrial sector, and the possibility of dealing with its problems and obstacles. It also tries to find the most appropriate ways to solve such problems, while maintaining the sector, and reinforcing its positive economic role in supporting national income, developing national product based on the Malaysian experience. The paper goes a step further towards giving an overall view of what seems workable in achieving economic reform which, in turn, would be of great relevance to the full achievement of a model representing the privacy of Syrian economy and reflecting the social dimension of any reform step in relation to the concept of a social market economy, which is primarily concerned with protecting the working classes from any disturbance that may reflect negatively on the Syrian society.

Keywords:

Economical reform, Social market economy, Malaysian reform.

*Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Associate Professor, Department of Sciences of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

*** Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يُعدُّ الجانب الاقتصادي من أكثر الجوانب تأثراً بالمعطيات والتطورات الحاصلة سواء الداخلية منها أو الخارجية، لاسيما وأنه الأكثر تأثراً بالتطورات المحيطة به داخل الدولة وخارجها . وهو ما يعني الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي. إلا أن هذا الإصلاح المنشود لا يمكن أن يتحقق أهدافه بدون توفر مقدمات وشروط موضوعية، يمكن لنا أن نطلق عليها صفة المقدمات الأساسية. أي تلك التي تمهد وتشكل الأرضية له ولانطلاقته، إن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية مجتازة، بل يجب أن يكون منهجياً ومدروساً، وضمن إطار خطة موضوعية متكاملة. لقد وضع العديد من الباحثين أفكاراً متوافقة أحياناً، ومتناقضة أخرى حول أولويات وطرق الإصلاح الاقتصادي. كما تبنت الحكومة أيضاً طرح بعض برامج الإصلاح الاقتصادي للنقاش العام، بل وللتطبيق في أحيان كثيرة، و بالرغم من تباين تلك الرؤى لسبل الإصلاح الاقتصادي في سورية، إلا أن القاسم المشترك بينهما هو تأكيدها على أن الوضع القائم ليس مجدياً، ولا بد من منهج اقتصادي جديد.

مشكلة البحث:

كان دور القطاع العام في سوريا دوراً محورياً في عملية التنمية، تملية الضرورات الموضوعية الاقتصادية منها والاجتماعية. وكان الهدف الأساسي من قيام القطاع العام هو أن يكون القطاع الرائد في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الواقع الحالي يخالف تماماً متطلبات التنمية التي تملتها المرحلة الراهنة للاقتصاد الوطني وهذا ما يفرض ضرورة البحث في واقع القطاع العام الصناعي على جميع المستويات و البحث عن آليات الإصلاح الاقتصادي المطلوب اعتماداً على تجارب دول قريبة من واقع المجتمع السوري وكيفية العمل على زيادة قدرة هذا القطاع على مواكبة متطلبات السوق من تكنولوجيا إنتاج واستثمار بهدف الإسراع في عملية التوصل إلى صيغة تحرر الاقتصاد الوطني وفق مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وإزالة جميع العوائق التي تشكل عبءاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد والمواطن مع الحفاظ على هذا القطاع الأساسي في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

إن النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي تشير إلى دور الدولة المهم في تحقيق النمو والإصلاح الاقتصادي في العالم النامي، و القطاع العام السوري يتعرض منذ وقت غير قصير لكثير من الجدل، فالبعض ينادي بتصفيته بطريقة أو بأخرى، بينما يدافع البعض من أجل إيقائه وهناك فريق ثالث ينادي بضرورة تطويره وتحريره من خلال حصر نشاطه في الصناعات الإستراتيجية وإيجاد الحلول المناسبة لما يعيشه من مشكلات لذا كان لا بد من التوجه نحو إيجاد الصيغة الملائمة بالاستفادة من تجربة دولة لها مقومات مشابهة تقريباً لمقومات الاقتصاد السوري وذلك من أجل تلبية متطلبات المرحلة القادمة مع الحفاظ على المنجزات الإيجابية لهذا القطاع.

هدف البحث:

الاستفادة من التجربة الماليزية من أجل إيجاد وسيلة تهدف إلى تطوير الواقع الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري والتعامل بشفافية مع سلبيات و إيجابيات القطاع العام و كذلك محاولة الوصول إلى صيغة دقيقة تسمح بالإصلاح الاقتصادي وصولاً إلى منطق اقتصاد السوق الاجتماعي بشروط وظروف لا تلتقي بعئتها على شرائح من

الشعب تسعى للحفاظ على مكتسبات ناضلت من أجلها عقود طويلة وتصحيح الأخطاء التي تراكمت نتيجة غياب بعض مقومات التخطيط الاقتصادي السليم.

فرضيات البحث:

1. فشل سياسات إصلاح القطاع العام الصناعي في سوريا يعيق عملية التنمية و يحبط التطور الاقتصادي.
2. لا يمكن تحقيق متطلبات التنمية دون وضع استراتيجية مبنية على إمكانات الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري.
3. الإصلاح الاقتصادي من خلال الاستفادة من التجارب العالمية ضرورة قبل أن يكون خياراً.
4. اقتصاد السوق الاجتماعي هو الطريق الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى المطلوبة.

منهج البحث :

اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي في تبيان حالة القطاع العام الصناعي السوري بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال دراسة التجربة الماليزية في الإصلاح الاقتصادي و استنتاج ما يتتساب منها مع الواقع السوري بقصد إغناء التجربة السورية في مجال الإصلاح الاقتصادي.

أولاً_ دور القطاع العام الصناعي في التنمية الاقتصادية في سوريا:

حقق الاقتصاد السوري خلال فترة السبعينيات معدلات نمو عالية بلغت حوالي 10% بالسنة، ويعزى هذا النمو المرتفع إلى معدلات استثمار عالية بلغت حوالي 25%-30% من الدخل القومي، قام بمعظمها القطاع العام، مدوموماً بمساعدات مالية سخية من دول الخليج العربي وبعضها من دول المعسكر الشرقي. وقد اعتمدت الحكومة في هذه الاستثمارات سياسة إحلال الواردات دون تشجيع التصدير، وترافق هذه السياسات مع سياسة ثبيت الأسعار وتنظيم برامج لتعظيم العمالة، وتوفير التعليم المجاني والخدمات الصحية والدعم الاستهلاكي والإنتاجي (سکر، 2003).

لكنه مع أوائل الثمانينيات بدأت المساعدات الخارجية بالانحسار، منحدرة من حوالي 1.5 مليار دولار بالسنة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالمتوسط، إلى حوالي 300 مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينيات وبانحسار المساعدات الخارجية وتدني توفر القطع الأجنبي، برزت اختلالات في الإطار الكلي للاقتصاد وجمود في البنية الإنتاجية له، كانت قد غطته المساعدات. فوقع الاقتصاد السوري في أزمة شديدة في منتصف الثمانينيات تمثلت في نقص و اختلافات في العرض السلعي، وفي تضخم مفرط. ولم تخرج سوريا من هذه الأزمة إلا بفضل مجموعة متفرقة من الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الأزمة، وتدفق أموال النفط الجديد الذي كان قد اكتشف في العام 1984. لكنه لم يمر وقت طويل حتى برزت الاختلالات الهيكلية والجمودات البنوية في الاقتصاد مرة ثانية، بسبب الإحباطات التي ظهرت نتيجة تباطؤ عملية الإصلاح، فوقع الاقتصاد في أزمة جديدة.

بالإضافة إلى أن الاقتصاد السوري حقق إنجازات هامة خلال العقود الأخيرة تمثلت في بناء بنية تحتية جيدة، من خلال القيام بجهود كبيرة في مجال بناء السدود واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء إلى الريف كما إلى المدن، وجهود كبيرة أخرى في نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد، وفي تقديم الخدمات الصحية المجانية لغير المقدرين. ويعتبر دور القطاع العام الصناعي من أهم الأدوار في الاقتصاد السوري

حتى أن البعض يعتبره قاطرة التنمية الأساسية في عملية التطوير الاقتصادي بما يشكله من شركات ومؤسسات تضم جزءاً كبيراً من اليد العاملة ويدفع كتلة رواتب وأجور تبلغ 29178 مليون ليرة سورية سنوياً و تبلغ قيمة الإنتاج الكلي للقطاع العام الصناعي متضمناً تكرير البترول في بانياس و حمص في عام 2004 حوالي 511057 مليون ليرة سورية و هو ما يشكل حوالي 53.34% من القيمة الكلية من الإنتاج الصناعي في سورية بالعام 2004¹.

ويساهم القطاع العام الصناعي بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة ومن مختلف المستويات التعليمية و الثقافية. ويظهر الاعتماد الكبير على القطاع العام في عمليات التوظيف واستيعاب الأيدي العاملة الجديدة، و ذلك بسبب الطريقة التي تدار بها العملية الاقتصادية بالإضافة إلى الموثوقية التي يظهر بها القطاع العام من ناحية الأمان بالنسبة للعامل كارتباطه بالوظيفة كما في مرحلة التقاعد، وحيث إن كل القوانين التي سنت عملت على حماية العامل بالطريقة التي تضمن ارتباطه الأكيد و ضمان الدولة لهذه الوظائف مما رغب العامل بالوظيفة في القطاع العام على الرغم من الفارق من حيث الأجور بينه وبين القطاع الخاص، إلا أنه في الفترة الأخيرة اعتمد القطاع العام على سياسة تخفف من الاستيعاب بهدف تجميد التوسيع غير الإنتاجي (العاطلة) في القطاع العام و الاتجاه نحو فتح المجال للقطاع الخاص، و تحفيزه لإيجاد فرص عمل تخفف الحمل الكبير الذي ينأى به لقطاع العام بوضعه الراهن.

جدول (1) عدد و أجور المشغلين في القطاع العام الصناعي (الأجور بملايين الليرات السورية)

المجموع	صناعة الماء والكهرباء	الصناعات الاستخراجية	مجموع الصناعات التحويلية	الصناعات العام	
				الأجر	عدد المشغلين
19058	4777	2317	11964	الأجر	2000
147484	48236	19011	107237		
22399	5631	2621	14147	الأجر	2001
175633	50225	19344	106064		
25906	6926	2932	16048	الأجر	2002
183379	54285	19623	109471		
27102	7493	2981	16728	الأجر	2003
181158	54489	17851	108818		
29178	7981	3544	17653	الأجر	2004
183102	59408	17867	105827		

المكتب المركزي للإحصاء جدول رقم 47 ص 58 المجلد 41 العدد (2-1) 2005

ويشكل العاملون في القطاع الصناعي و قطاع الثروة المعدنية ما مجموعه 183102 من مجموع العاملين في

¹ المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005 ،المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا جدول 5/11 و 5/14

القطاع العام و الذي يصل إلى 867394 موظف و عامل أي ما نسبته 21 % في الإجمالي.

هذا ويشكل القطاع العام الصناعي أحد أهم قطاعات التصدير فقد بلغت قيمة صادراته في عام 2004 حوالي 32147.5 مليون ليرة سورية حسب المجموعة الإحصائية لعام 2005 وهذا ما يعادل حوالي 17.46 % من إجمالي تصدير القطاع العام في سورية بما يشكل 12.9 % من إجمالي قيمة الصادرات السورية . بالرغم من سوء أحوال هذا القطاع و تراجع قدراته التنافسية و الإنتاجية إلا ان دراسة دقيقة للمشاكل التي يعاني منها القطاع العام بالإجمال والقطاع العام الصناعي بالتحديد تمكنا من رسم خارطة يمكن أن يبدأ من خلالها حل تلك المشاكل فالاقتصاد السوري يعاني اليوم من مشاكل جوهرية عديدة لعل أهمها هي التالية:

1. النمو غير المستدام لل الاقتصاد، المعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية (في النصف الأول من الثمانينيات) وعلى أموال النفط (منذ أوائل التسعينيات).
 2. بطالة عالية وتزايد في الفقر.
 3. وجود قطاع عام قائم ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل وقطاع خاص صغير مفتت، يفتقد إلى الديناميكية الازمة، وكل منهما يعاني من إدارة تقليدية وتقنيولوجيا قديمة.
 4. وجود نظام من الحماية العالية للصناعة لا يتيح الفرصة للمنافسة وبالتالي يساهم في تدني الإنتاجية ورفع الكلفة.
 5. بيئة تنظيمية/تشريعية تحكم عمل كل من القطاع العام والخاص لا تساعد أي من القطاعين على المرونة والحركة للتكيف مع المتغيرات على الرغم من الكم الكبير في الفترة الماضية من المراسيم التي بدأت تأخذ مسارها نحو التطبيق إلا أننا مازلنا في بداية الطريق .
 6. قصور في المعرفة والقدرات العلمية وفي القدرة التكنولوجية متراافقاً مع تدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
 7. نقاشي الفساد وما يتسبب هذا من هدر للمال العام وتفاوت في الفرص الاستثمارية للمواطنين.
 8. هجرة العقول السورية وعدم عودة الخبرات و الرساميل الموجودة في الخارج.
- وبالتالي يقع على سوريا، في ظل المعطيات أعلاه، واجب وضع تصور لأولوياتها الاقتصادية ولعلاقتها التجارية والاستثمارية المستقبلية ودورها الاقتصادي السياسي في المنطقة. وترجمة هذا التصور إلى خطة تنمية شاملة تضم مفهوماً جديداً للتنمية يركز على كل من النمو ونوعية النمو وعلى العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر ، وعلى تطوير التعليم وتنمية القدرات البشرية والتكنولوجية المحلية، بنفس الوقت الذي يؤكد على تنمية كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني ضمن استراتيجيات تضع تعظيم التصدير وزيادة فرص العملة في أولى أولوياتها. إن التخطيط الحالي الذي نعيشه والأزمات الاقتصادية التي تعيق طريق التنمية المطلوبة يعود بالأساس إلى غياب الرؤيا المستقبلية لطبيعة الدور الذي يتوجب أن تلعبه الدولة في مجال الاقتصاد و بالتحديد التكامل الذي يجب أن يتم بين السوق والدولة، و بمعنى آخر التوفيق بين المفاهيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي و الثوابت الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى سوريا لترسيخها. والهدف هو إمكانية تطبيق مفهوم "الوطنية الاقتصادية" في ظل نظام السوق والعولمة، وذلك من خلال التركيز على التنمية البشرية والنقد العلمي والتكنولوجية ومن خلال التشجيع على الاستثمار وعلى التصدير. وتشير بعض البحوث التي قامت بها الأمم المتحدة، إلى تراجع و قصور في الأداء الفعلي لاقتصاديات الدول النامية، ويجمع الباحثون على أن قصور النتائج يمكن في ضعف تنفيذ خطة التنمية، وليس في خطة التنمية ذاتها، وذلك لجمود الإدارة وعدم مرونتها وعدم قدرتها على التطوير، بمعنى أن الإدارة، على ما هو

واضح، تعتبر من أهم عناصر وركائز خطة التنمية ونجاحها، يضاف إلى ذلك أن الرغبة والإرادة، إرادة التغيير، لا يمكن فصلها عن الإداره، بل إنها لا بد وأن ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، إذا أردنا لأي نموذج إداري النجاح، وبالتالي لأي خطة تنمية تحقيق أهدافها. إدارة البشر وإرادة التغيير، تؤدي حتماً إلى الانتقال من مرحلة العمل الفردي غير المنضبط ضمن آليات تصب في خدمة المجتمع إلى العمل الجماعي الذي يركز مفهوم السوق الاجتماعي. والحكمة من ذلك هي تحقيق قيمة اجتماعية داخل المجتمع وهذا ما ترمي إليه أية خطة تنموية.

(أنطون ، 2002)

إن التجربة التاريخية للعملية التنموية في العديد من البلدان تشير إلى أن جوهر التنمية يكمن في تنويع الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان من جهة، والتحديث المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي للقطاعات الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، ونظراً لما يتحقق وجود قطاع صناعي واسع وفعال، من تنويع في اقتصاديات الدول النامية على نحو يساهم في تطوير المستوى التكنولوجي والعلمي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، بالإضافة إلى ما ينجم عن ذلك من إعادة تشكيل وصياغة إطار متظور لمنظومة العلاقات الاجتماعية في هذه الدول، فهذا يدفعنا إلى أن نولي قطاع الصناعة في التنمية دوراً هاماً وان نعتبره شرطاً ضرورياً لا غنى عنه لأي تجربة تنموية حقيقة وناجحة.

ثانياً : الأهداف والإصلاحات المطلوبة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي :

إن الهدف الحقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي هو رفع كفاءة الاقتصاد السوري، بحيث يكون وسيلة لإدارة الطلب من جهة وتحفيز الإنتاج من جهة ثانية، ولكن يجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وخطة التنمية الاجتماعية. فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني والإصلاح غير المرتبط ببرنامج لمعالجة الفقر والبطالة بشكل مباشر يشكل خطراً على السلم الاجتماعي. وذلك من خلال جملة من الآليات التي يمكن أن يكون أبرزها:

1 - زيادة كفاءة تخصيص الموارد المتاحة:

إذ أن سوريا وبالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها إلا أن ذلك ليس مرده لقلة الموارد المتاحة. فسوريا تتمتع بفائض اقتصادي من معظم الموارد الطبيعية والبشرية، لكن القسم الأكبر من تلك الموارد معطل ولا يستغل بالشكل الأمثل. الأمر الذي قلص من إمكانية انعكاسه على تقوية الاقتصاد السوري، وبالرغم من المزايا الكثيرة التي تتوفر في سوريا (المواد الأولية-الإمكانات البشرية غير المستثمرة- الموقع الجغرافي القريب من أسواق كبيرة) إلا أن ذلك كله لم ينعكس على القدرة التنافسية وجودة الإنتاج. وتتطلب القدرة التنافسية التي تعرف بأنها الدرجة التي يمكن التحكم وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تلبي أنواع الأسواق الدولية، وتحافظ أو توسع الدخول الحقيقة للمواطنين على المدى الطويل، وتحسين القدرة التنافسية يتطلب الاستثمار الأمثل للموارد وعدم هدرها وتطوير البنية التحتية والاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا وتقليل الهوة الرقمية.

2- تقليل الاختلالات المالية واحتواء التضخم:

إن الاختلالات المالية تخرج في العادة عن إتباع سياسيات مالية ونقدية غير مدروسة، وعدم انسجام تلك السياسات مع تطورات الحالة الاقتصادية. وهذا ما كان يحدث في سوريا ففي فترات الرواج كانت الإيرادات الضريبية تنخفض، وفي فترات الكساد كان يحدث العكس. كما أن الإيرادات في الموازنة ظلت تعتمد على الإيراد النفطي (44%)، أما الإنفاق فقد ظل غير مدروس. وغير مقترن بالمؤشرات الاقتصادية وكل ذلك كان يسبب تضخماً مرتفعاً

في سنوات أخرى (12.3% عام 1993-2% عام 2000) (سعيفان ،2003)، وبالرغم من توفر احتياطي أجنبي كبير في سوريا يشكل 65% من الكتلة النقدية إلا أنه لم يتم الاستفادة منه بشكل جيد.

3- تحقيق النمو الاقتصادي المستمر:

وذلك من خلال معالجة المشكلات التي تعيق تحقيق النتائج المتناسبة مع إمكانات الاقتصاد السوري، وإجراء بعض الإصلاحات المطلوبة والتي يمكن من خلالها تحقيق زيادة فرص التشغيل وتحسين مستوى المعيشة، لأن أي نمو يجب أن يضمن مستوى معيشة لائق، وهو لا يتم إلا من خلال ديمومة النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة.

ويعيق الإصلاح أسباباً عديدة أهمها:

- 1) غياب الفكر الاقتصادي الواضح ومعه البرنامج الإصلاحي الشامل.
- 2) المركزية الشديدة وتداخل الصلاحيات في أجهزة الحكومة.
- 3) ضعف المعرفة بأدوات السوق.

وكذلك هناك أسبابٌ موضوعية تعيق الإصلاح وأهمها الخشية مما قد تجره المنافسة العالمية من أثر سلبي على الصناعة المحلية ومن تبعات اجتماعية كتزايد البطالة وارتفاع الأسعار والخشية من تقلص سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني. (سکر ،2003)

ثالثاً- محاور الإصلاح الاقتصادي :

الاقتصاد السوري أمام استحقاقات وتحديات كبيرة، والتصدي لها لابد أن يتم من خلال رسم و إنتاج "منظومة" وطنية متكاملة : أهم مكوناتها :

- المكون التنموي : الذي يرسم إستراتيجية تموية محددة واضحة، عبر رؤية مستقبلية للاقتصاد السوري لا تقل عن عام 2025 (الصناعة التحويلية مثلاً)، وفيها للقطاع العام كما فيها للقطاع الخاص.
- المكون الإداري: الذي يعيد هندسة السياسات الإدارية وتطوير القطاع العام بتحريره من القيود التنظيمية والإدارية والمالية وإطلاق قدراته التنافسية.
- المكون الاجتماعي: الذي ينطلق من دور منظومة الحكم والإدارة، في تعزيزها للبعد الاجتماعي، وحماية المستهلك وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وحل مشكلة البطالة.
- المكون الرقابي: الذي يستمد مصاديقه من المخرجات، والأداء المؤسسي، وتكريس الشفافية والنزاهة، والاحتكام إلى شرعية القانون، وليس من مراقبة الإجراءات واللوائح، وتصييد الأخطاء.

هذه "المنظومة الوطنية" تستمد مشروعيتها من قدرتها على إنتاج سياسات وبرامج لتطوير "القدرة التنافسية للاقتصاد السوري " والتي تقوم على إعادة النظر في:

1. البيئة الإنتاجية، وعوامل إنجاح الجودة، وتخفيض التكاليف، وتحديث التقانات.
2. تشجيع الطلب الداخلي، عبر زيادة الاستثمار الحكومي والخاص، في البنية التحتية والخدمة لامتصاص البطالة وتوسيع السوق الداخلية.
3. البنية التشريعية والإدارية، بخلق ظروف مناسبة، لإطلاق المبادرة الخاصة وال العامة.
4. التعرف المبكر على نقاط الاختلال والضعف، في الأداء الاقتصادي، لتجاوزها وتعزيز نقاط القوة والتميز (الإدارة

ال��略ية).

لا يستطيع المتبع لتطور الاقتصاد السوري، أن يتجاهل حجم الإنجازات الكبيرة التي تحقق في مختلف أنشطة وقطاعات هذا الاقتصاد. إذ أثمرت هذه الإنجازات نظراً على مستوى البنية التحتية والخدمة (شبكة طرق واتصالات) وإقامة السدود ومشاريع الري، والتوجه في الخدمات التعليمية والصحية، والاهتمام بالريف وتقليل حجم الفارق الكبير، بينه وبين المدينة. واستطاعت الزيادة المستمرة في الإنتاج الزراعي تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من منتجات الخضار والفاكه والقمح.

ومن هنا فإن التحديات التي تواجه الإدارة الاقتصادية، في رسمها للسياسات المستقبلية، تتبع من:

- التطور المتسارع في التقانات والاتصالات وضرورة التعاطي إيجاباً معها.
 - الحاجة إلى إعادة هندسة الدور المؤسسي (الاقتصادي والأخمي) بتوسيع نزعة المشاركة الوطنية الفعالة ل القطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - الحاجة لانتقال من مرحلة المزايا النسبية (موارد وخامات) إلى بناء القرارات التنافسية، الأمر الذي يستدعي الإيمان بتطوير الإبداع وتحسين مناخ الاستثمار والإنتاجية.
 - ضرورة بناء القرارات المعرفية والعلمية وحسن استخدامها في تحسين أساليب إدارة الأداء الاقتصادي.
- لقد استطاعت سوريا طيلة الأربعين سنة الماضية، العبور بالتناقضات الاجتماعية إلى أفقها، عبر حالة من المصالحة، إن لم يكن التعايش السلمي، وذلك عبر حضور القطاع العام، الذي أرسى دعائم الاستقرار الاجتماعي والحفاظ عليه، حول ما يدعى "بالطبقة الوسطى"، هذه التي حملت طيلة الفترة التاريخية الممتدة من الثورة وحتى الثمانينيات، لواء التوازن الاجتماعي الذي رعنه الدولة عبر تكثيف الوظيفة الاقتصادية للقطاع العام للوظيفة الاجتماعية والسياسية. وفي الوقت الذي يتعذر فيه أداء هذا القطاع، ويدخل في غيبوبة إنتاجية، فإن هذه الطبقة هي التي تتعرض للدفع إلى الأسفل والتآكل الاجتماعي، وبذلك يختل التوازن الاجتماعي ليتمحور المجتمع حول قطبيه: الفقر والأغنياء. لذا لابد أن يكون الهدف الدائم هو البحث عن المناخ الملائم لإرساء الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي سواء من خلال التجارب المحلية أو بالاعتماد على تجارب دول عانت مما عاناه ويعانيه الاقتصاد السوري في فترة من الفترات واستطاعت خلق جو أكثر ملائمة للتطور والاستقرار الاقتصادي فيها.

رابعاً _ كيف يمكن الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الإصلاح:

إن الاعتماد بالأساس على الذات يجب أن يكون في مرحلة من مراحل الإصلاح السمة الأساسية، إلا أن معرفة الأخطاء وكيفية تخطيها في تجارب دول سابقة ضمن مشروع الإصلاح يعطي فرصة أكبر لقطف الثمار بوقت وتكلفة أقل، ولهذا يجب الإنفتاح على هذه التجارب بطريقة تبتعد عن التبعية والإسقاط الحرفى، وبنفس الوقت تهيئة الأسس لتحديد نقاط البدء والاستراتيجيات المطلوبة ولضمان ذلك لابد من من روؤية مستقبلية واضحة لتصورين أساسيين: أولهما: تصوّر لمستقبل سوريا الاقتصادي في ظل التحديات الداخلية والخارجية وترجمة هذا التصوّر في خطة شاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثانيهما: وضع استراتيجية للوصول لنظام اقتصادي سوري المستقبلي المطلوب. حيث لا بد من أن تقوم سوريا بتحديد الإطار النظري للاقتصاد الذي تريده لنفسها(اقتصاد السوق الاجتماعي) في المستقبل، وتحديد دور كل من القطاع الخاص والعام ودور التخطيط ونظام السوق في توزيع الموارد فيه، بحيث يتم التوفيق بين مفاهيم

النظام الاقتصادي العالمي الجديد والثوابت الاقتصادية التي تزيد سورية الحفاظ عليها، وكذلك تحديد دور جديد للدولة، يركز على التخطيط التأسيسي وعلى القضايا الاجتماعية والتنمية البشرية والتكنولوجية وعلى تعزيز المنافسة في السوق وعلى الحماية من مخاطر الاحتكار ومن تهديدات العولمة.

وبالتالي نضع جملة من الأهداف يسعى برنامج الإصلاح لتحقيقها ويمكن أن تحدد وبالتالي:

- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وأهمها احتواء التضخم.
- تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية في الوطن لخدمة عملية الإصلاح و التنمية.
- زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد.
- خلق المناخ المحفّز للاستثمار طويل الأجل وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.

إن العمل على وضع الأهداف يمكن في النهاية من معرفة حاجتنا من برامج الإصلاح في دول نسعى للاستفادة منها و بالتالي نقوم بإسقاط مقارن بين هذه التجربة وما حققه والطريقة المتبعة من حيث السياسات والأساليب من ناحية، مع الواقع الراهن في سورية والنتائج المتراكمة، من خلال أهداف حققت ومعوقات اعترضت طريق التنفيذ.

لكي تستقيم محاولة الاستفادة من التجارب العالمية وبشكل خاص التجربة الماليزية، علينا ان نركز على استخلاص دروس النجاح الحقيقية في التجربة كذلك الكشف عن عناصر الهشاشة والضعف في تلك التجربة ووضع التجربة في الميزان الموضوعي بسلبياتها وإيجابياتها دون المبالغة أو التهويل من حجم النهوض والإنجاز وذلك في إطار الظروف التاريخية التي أحاطت بتلك التجربة، وبالتالي التسلح بالمنهج العلمي حتى نعرف حدود التجربة وآفاقها وإمكاناتها وأين نقع في واقعنا الحالي من هذه التجربة ولعل أهم القضايا التي يجب التركيز عليها في هذه التجربة هي:

- العلاقة بين الحكومات والأسواق خلال عمليات الإصلاح والتنمية .
- أشكال التنظيم المؤسسي التي دفعت إلى تحقيق نهضة اقتصادية كبرى في زمن وجيز.
- عمليات التطوير التقاني ونمو الإنتاجية.
- عناصر القوة وعناصر الضعف في تجربة ماليزيا.

خامساً _ التجربة الماليزية:

كثيراً ما كتب عن التجربة الماليزية في الفترة الأخيرة وخصوصاً بعدما استطاعت من خلال تحديها للوصفات الإصلاحية الدولية المقدمة من قبل صندوق النقد و البنك الدولي، من التغلب على الأزمة التي هزت اقتصادها ونحن هنا في هذه السطور لن ندخل في تفصيل التجربة وإنما نحاول المرور على الركيزة التي اتَّكَتْ عليها التجربة الماليزية والخطة الإصلاحية المتعلقة بالقطاع الصناعي بالتحديد وخصوصاً منه دور الدولة وهامشية التحرك الذي منح للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، حيث إنه بين الوصف الذي يُظهر ماليزية كدولة نامية في بداية السبعينيات ووصف البنك الدولي كإحدى النمور الآسيوية في بداية التسعينيات، وبين هذين الوصفين، يمكننا أن نقف على أهم العناصر والمحددات التي أدت إلى تلك النقلة الهائلة من "المأساة الآسيوية" في السبعينيات إلى "المعجزة الآسيوية" في أوائل التسعينيات.

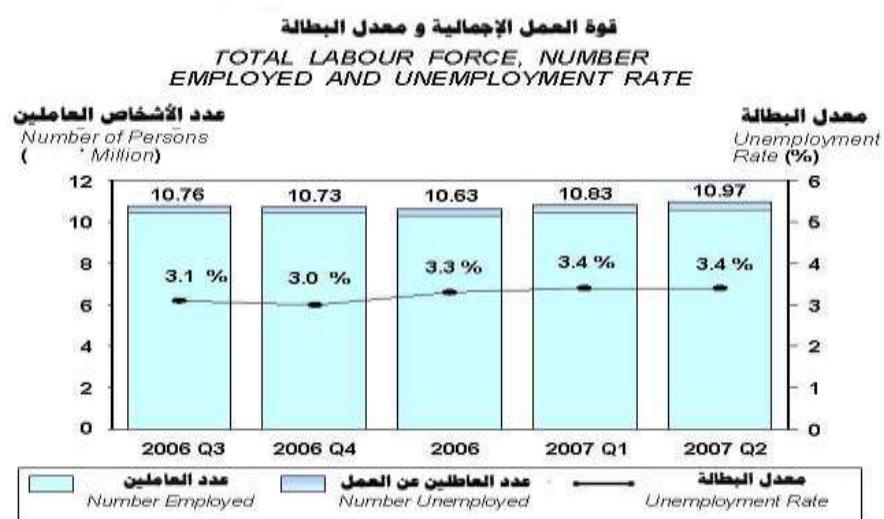
ووقفنا على تلك العناصر والمحددات، ونضع أنفسنا موضع التساؤل عن ماهية أسباب انحسار الهمة الإصلاحية التي أرسينا مقوماتها خلال فترة كانت فيها ماليزيا تلتمس بداية الدرب في مسيرة التنمية. من هنا تكتسب مسألة إلقاء الضوء على واحدة من أهم الدول الآسيوية (ماليزيا) في تجربتها التنموية، علنا نستطيع

استخلاص بعض النتائج المفيدة طبعاً مع عدم إنكار القوة النسبية التي يتمتع فيها اقتصادنا من حيث الإمكانيات و المقومات التي تسمح باختصار الكثير من الجهد و الوقت، حيث إن الأزمات التي مرت بها التجربة السورية أكستها شيئاً من المناعة الذاتية وخصوصاً نتيجة الحصار الاقتصادي الطويل الذي يمكن أن يكون قد ولد نوعاً من قدرة الاعتماد على الذات في وجه كثير من التحديات، وكما أنه ولد نوعاً من البعد عن الواقع الاقتصادي العالمي و عدم القدرة على مواكبته إنتاجياً و تكنولوجياً ولا يخفا على أحد الوضع الدائم في حشد الإمكانيات باتجاه التوتر الخارجي المحيط الذي ما فتئ يستنزف ويؤجل الكثير من مقومات الإصلاح الداخلي. طبعاً نحن هنا لا نضع المبررات لهذا الواقع، لكن نريد البحث عن أوجه الطريق للتغلب على تلك المعوقات الخارجية والداخلية بما فيها هذا التخبط الذي مازلنا نراه في مسيرة الاتجاه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

فقد تتراول العديد من الباحثين والدارسين معجزة دول جنوب شرق آسيا التنموية، إلى أن نشبت الأزمة المالية في البلدان الآسيوية الناهضة في صيف عام 1997، فتصاعد الحديث عن هشاشة نظامها المالي والفساد والمضاربات في الأوراق المالية والعقارات، وغير ذلك من أوصاف، فانقلب معيار النمور الآسيوية إلى "أزمة" النمور من ورق "وهذا كان درساً حاولت سوريا تعلمه قبل افتتاح سوق الأوراق المالية فيها وبالتالي التحسب الذي نراه لا بد أن يحدد المخاوف ومتطلبات التحوط بالقدر الذي يحتاج فيه إلى آلية سريعة تضع الهدف موضع التنفيذ العماني بعيداً عن المغالاة التي قد تسبب العرقلة ولابد من الإقرار بان المشاكل لن ت تعرض طريقنا إلا في حال نزلنا فعلاً إلى واقع التفريط عندها فقط ستظهر العقبات وعندها فقط ستظهر مرونة وقدرة الآلية المتبعة في تحقيق التجاوز لتلك العقبات.

وبالعودة على التجربة المالية فإن الموقف الموضوعي منها، هو الذي يضع هذه التجربة في إطارها الحقيقي، فينزلها إلى واقع التجربة التي تستحق الدراسة والتي تكشف عن عناصر الضعف والهشاشة، بمقدار ما تعمل على تسليط الضوء على عناصر القوة والنجاح في هذه التجربة. ولعل أفضل ما يمكن استخلاصه من دروس الأزمة التي مرت بها دول آسيا الناهضة عام 1997، بالنسبة لنا في سوريا، أن الدعوة التي نسمعها اليوم حول الاندماج بالاقتصاد العالمي، يجب أن تحسب بخطى أكثر دقة و تستقي من تجارب الآخرين ذلك أن كل افتتاح جديد للاقتصاد، يجب أن نتوقع معه مشكلات جديدة للاقتصاد الوطني.

قامت التجربة الماليزية تحت شعار طلب ثقافة عمل ممتاز، حيث مر القطاع العام الماليزي بتحول جذري منذ الثمانينيات. هذا التحويل كان جزءاً من مشاكل أوسع لأنماط الحكم في ماليزيا، خصوصاً دور الدولة في تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد انعكست تلك السياسات بشكل واضح على الاقتصاد الماليزي وأصحاب في ركب الدول ذات المنهجية الاقتصادية القوية والمتمسكة حيث تشير المؤشرات الاقتصادية إلى قوة هذا الاقتصاد إن كان من حيث معدل البطالة الذي لا يتجاوز 3.4% أو معدل نمو الناتج المحلي الذي يتراوح بين 5.5% و 6% حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء في ماليزيا، تلك المنهجية التي رسمت درب الاقتصاد الماليزي منذ الاستقلال ورغم التناقضات العرقية التي أعاقت لفترة طويلة عملية النمو فيها.



الشكل رقم(1): قوة العمل الإجمالية ومعدل البطالة

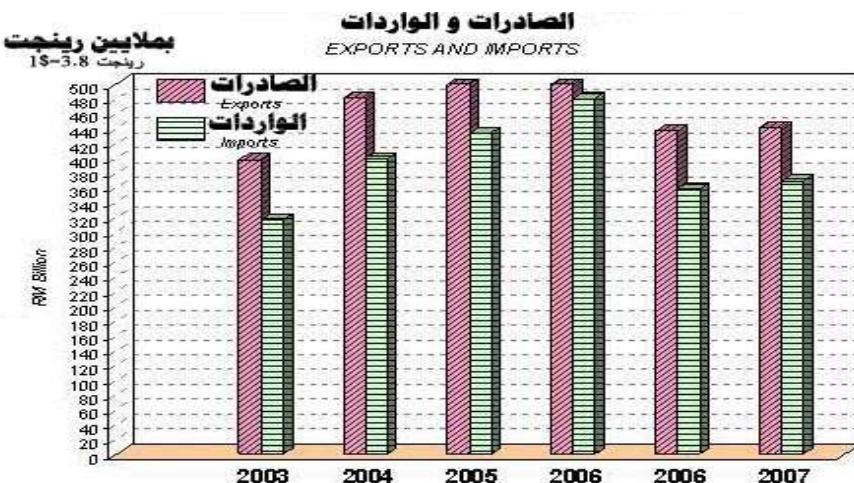
المصدر : دائرة الإحصاء في ماليزيا¹



الشكل رقم(2): معدل نمو الناتج المحلي

المصدر: دائرة الإحصاء في ماليزيا¹

¹ http://www.statistics.gov.my/english/frameset_keystats.php?fid=f
http://www.statistics.gov.my/english/frameset_keystats.php?fid=f



الشكل رقم(3): الصادرات والواردات

المصدر: دائرة الإحصاء في ماليزيا

فقد بدأت ماليزيا مسيرتها التنموية بعد حصولها على الاستقلال 1958، عندما تبنت الإستراتيجية التقليدية أي الإحلال محل الواردات، وكانت البداية، التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية وكانت بمعظمها مملوكة لشركات أجنبية. وقد فشلت هذه الإستراتيجية بسبب ضيق السوق المحلية، وضعف الطلب المحلي، وسوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع. وظلت عمليات التصنيع في الستينيات محدودة.

إلا أن أوائل الثمانينيات شهد صياغة نموذجين من السياسات التدخلية. سياسة النظرة الشرقية (أي الاتجاه نحو تطبيق آلية العمل في دول شرق ماليزيا كاليابان) من وجهاً وسياسة الخصخصة. وكلاهما استهدف إصلاح دور الدولة في الاقتصاد حيث إن السياسات السابقة تضمنت مجموعة منظمة من الإجراءات لتسريع وتيرة زيادة معدل الإنتاج وهو مستوى من طريقة العمل والتنظيم الياباني.

والتصور الآخر هو إعطاء دور جديد للقطاع العام من خلال إعادة النظر بعلاقته مع القطاع الخاص.

قبل عقد من ذلك في 1971 باشرت الحكومة الماليزية من خلال التوجه بالسياسات الاقتصادية الجديدة، وعلى كل المستويات العمل على تخفيض معدل الفقر في البلاد وأشارت السياسات الاقتصادية الجديدة ضمناً إلى أنَّ القطاع العام سيُوسِّع مجال نشاطاته لكي يدخل مباشرة في العمليات الإنتاجية، مثل التصنيع الآلي، الإنتاج الزراعي والأعمال المصرفية والتأمين، وهكذا.

وبالمقابل، اعتبرت سياسات الخصخصة الماليزية القطاع الخاص كمؤسسات تجارية واقتصادية للأمة، واعتبرت الحكومة كمسرِّع ومنظم للوظائف الاقتصادية. وكان هدف الخدمات الاجتماعية توفير بيئة عمل مناسبة ومساعدة للقطاع الخاص كي يلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية بشكل ينسجم مع التوجه الاقتصادي الجديد. أما سياسة الدمج والخصوصة المتتبعة في ماليزيا كانت تهدف إلى تحسين الحياة العامة في حين أنَّ "مستقبل ماليزيا يعتمد على تحسين الإنتاجية والقدرة على بيع المنتجات إلى كل العالم" (عبد الفضيل . 2000) .

ويعينا عن الدمج والخصوصة لقسم من القطاع العام الصناعي سعت الحكومة الماليزية إلى القيام بالاستشارات مع المؤسسات المختصة ومع القطاع الخاص، إن كان من خلال النظرة الشرقية أو من خلال مفهوم الخصخصة لاقتراح مجموعة من الإجراءات لإصلاح القطاع العام بما يعزز كفائه وويزيد قدرته على الاستجابة للإصلاح

المطلوب.

انطلاقاً من الحفاظ على مفهوم القطاع العام نحلّ الطرق التي تم فيها إصلاح القطاع العام في الثمانينات والتسعينات.

تكتسب التجربة المالية الماليزية أهميتها بسبب خروجها أو تمردتها على قواعد لعبة العولمة، التي قادتها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتمثل خروج ماليزيا عن قواعد العولمة، في آلية مواجهتها لأزمة 1997، وقيامها باتخاذ إجراءات في أيلول 1998، أدت إلى فرض القيود على خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتصف بروح المضاربة، كما تم تثبيت سعر صرف العملة الماليزية، وخفضت الفوائد بهدف الدفاع عن الاقتصاد الوطني، وإنعاشه وإخراجه من الأزمة. وقد تحدى مهاتير محمد محاولات الغرب ودوائر المال العالمية في إثارة الاضطرابات السياسية على غرار ما حصل في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند. ونجحت ماليزيا في تجاوز الأزمة وواصالت مسيرة التنموية بشروطها الوطنية.

بدأت ماليزيا مسيرتها التنموية بعد حصولها على الاستقلال 1958، عندما تبنت الإستراتيجية التقليدية أي الإحلال محل الواردات، وكانت البداية، التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية وكانت بمعظمها مملوكة لشركات أجنبية. وقد فشلت هذه الإستراتيجية بسبب ضيق السوق المحلية، وضعف الطلب المحلي، وسوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع. وظلت عمليات التصنيع في السنتين محدودة(الحمدش . 2005)

ل لكن بعد انتهاء حقبة السبعينات والستينيات أحدثت ماليزيا تحولاً جوهرياً في سياستها، واعتمدت السياسة الجديدة على:

- تطوير دور الدولة التدخلي.

- توسيع رقعة القطاع العام.

- التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، وبعض المنتجات التصديرية.

وساعد في نجاح الخطة زيادة عائدات النفط واسهامها في تمويل النفقات العامة.

أما النتائج الإيجابية، فبرزت في التوسع في حجم العمالة، وانخفاض معدل البطالة وتحسين إنتاجية العمل، وتحسين توزيع الدخول والثروات. وفي مرحلة الثمانينات، بدأ التركيز في السياسات التصنيعية على تطوير الصناعات الثقيلة وقامت ماليزيا باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية ذات الطبيعة الليبرالية وعلى رأسها تخفيض سعر صرف العملة الماليزية، مما أدى إلى تحسين تنافسية تكاليف الإنتاج وتكلفة الأجور في الاقتصاد الماليزي. كذلك تم تحسين نظام الحواجز المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بداعا من منتصف الثمانينات، مما دفع نحو انطلاق موجة جديدة للتصنيع الموجه للتصدير. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تنشيط موجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ماليزيا، القادمة من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، وذلك في إطار إستراتيجية الشركات الآسيوية دولية النشاط لإعادة توطين أنشطتها الصناعية فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى، للاستفادة من انخفاض تكاليف البنية التحتية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية. وبداء من عام 1991 تم الاشتراط على المستثمر الأجنبي أن يعتمد على موارد محلية في حدود 30% من جملة المكونات حتى يمكن له أن يتمتع بمتانة الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات.

وتركتز عملية التنمية في:

وتركت عملية التنمية في:

- دفع العمل باتجاه إقامة صناعات جديدة في إطار الإحلال محل الواردات.

- التوجه نحو إقامة الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

- الاعتماد على المواد الأولية المحلية.

ونجم عن التوجهات الجديدة، إقامة قاعدة صناعية هامة، مهتم لانطلاق نحو التوسيع في عمليات التصدير ورغم النجاح التصديرى الكبير للصناعات الماليزية، خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات إلا أنه سيطر على الاقتصاد الماليزي عدد من عناصر الهشاشة البنوية لتركيب الصادرات الماليزية أهمها:

1. سيطرة شركات دولية النشاط على حوالي ثلث أربع قيمة الصادرات الصناعية الماليزية.
2. ضعف المكون المحلي للصادرات الصناعية الماليزية .
3. عدم نجاح المصدررين الماليزيين في تطوير شبكات تسويق مستقلة ، تساعدهم على تحسين جودة المنتجات و النفاذ إلى أسواق عالمية جديدة ، بجهديهم الذاتي.
4. ضعف علاقات الترابط التقانية و الإنتاجية بين فروع الصناعات التصديرية ، من ناحية و بقية أجزاء الاقتصاد القومي من ناحية ثانية.

وقد تم حصر المشاكل التي تواجه الهيكل الصناعي الماليزي وفقاً لدراسة صدرت عام 1995 أعدتها المعهد الماليزي للأبحاث الاقتصادية على النحو التالي¹:

1. شح الأيدي العاملة المدرية
- 2.مستويات التقانة السائدة ما زالت منخفضة
- 3.ضعف علاقات الترابط فيما بين الصناعات و داخل الصناعات .
- 4.ضعف نسبة المكون المحلي إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج .
- 5.الاعتماد المفرط على الواردات من الخارج لمستلزمات الإنتاج و المعدات.
- 6.وجود طاقات إنتاج فائضة و غير مستغلة.
- 7.غلوة الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة.
- 8.ضعف و قصور نشاط البحث و التطوير الصناعية.

والمحرك الرئيسي لعملية النمو هو فروع الصناعة عالية التقانة، أما الطريق السريع لتقانة الوسائل المتعددة، فهو المحرك الإضافي لعملية النمو. على أمل أن تقام حتى 2020، نحو 12 مدينة ماليزية على الأقل، متصلة بالطريق السريع العالمي للمعلومات، ومرتبطة بالمدن الذكية الأخرى في العالم (حمش، 2005) .

و يمكن تكوين فكرة متكاملة عن منظومة العلم و التكنولوجيا في ماليزيا من خلال أهم ركائزها والتي تتجلى بالمؤسسات التالية:

المؤسسة الماليزية لأنظمة الاليكترونية:

و قد تم إنشاء هذه المؤسسة عام 1985 . و تلعب دوراً مهماً في مساندة التقانة في قطاع الأعمال للبحث على المنافسة . و هي تشكل جزءاً من استراتيجية بعيدة المدى لتطوير القدرة الداخلية الماليزية في مجال الإلكترونيات و تقانة المعلومات.

وادي التكنولوجيا في ماليزيا:

و هي مبادرة قومية مهمة، تم إطلاقها عام 1988 ، بهدف حث و تشجيع التقانة الحديثة و دعم الشركات المعتمدة على تقانة مبتدئة ، في مواجهة المنافسة القوية في السوق العالمي . و يقع هذا الوادي في كوالالمبور على مساحة 314 هكتار و هو يضم 5 جامعات و 8 هيئات بحثية قومية و 10 هيئات تكنولوجية صناعية.

¹MITI, Review of the Industrial Master Plan ,1980-1995 (kuala Lumpur) MITI,1995

مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية:

تم إنشاء هذه المؤسسة عام 1992 و ذلك بهدف تسويق البحوث المتعلقة بعمليات التطوير التقاني.

المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة:

تأسست عام 1992 و هدفها الأساسي هو المساهمة في التنمية الاقتصادية ، و تحديد الاتجاهات الصناعية الرئيسية على الصعيد الوطني من خلال مشاركتها في تقانة البحوث و التطوير بالإضافة إلى عماليات التصنيع و تقديم الخدمات التقانية.

كما تم إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية في عام 1993 إعمالاً لقانون تنمية الموارد البشرية و قد استخدم هذا الصندوق في تمويل و تدريب المهندسين و كوادر الإدارة الوسطى و فئات العمالة الماهرة لدى الصناعات المتوجهة للتصدير و قد استهدف هذا البرنامج نحو 4200 مهندس و نحو ما يزيد على 110 ألف فني خلال التسعينات.

سادساً_ الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

طبعاً لا يمكننا حصر جميع الملاحظات التي يمكن تسجيلها من التجربة الماليزية في هذه الورقة الصغيرة إلا أن الجدير بالذكر هو الملاحظات التالية:

- 1- لعب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، دوراً أساسياً في التحول الحاصل في بنية الإنتاج، وما نجم عنه من تحيز لجانب التصدير.
- 2- لعبت السياسات المساعدة في مجال التصنيع والتعليم والتقانة دوراً مهماً في نجاح هذا النموذج.
- 3- أدت اعتبارات الأمان القومي إلى درجة أعلى من التعبئة للموارد.
- 4- لعب رأس المال الأجنبي دوراً مهماً في تمويل الاستثمارات الواسعة.
- 5- كان هناك تفاعل واضح بين القطاعين العام والخاص.
- 6- انصب الاهتمام على مسألة البحث والتطوير.

7- لعبت معادلة (الدولة الرشيدة والسوق الناضجة) دوراً رئيسياً في صناعة النهضة وفق النموذج الماليزي.

وهذا عكس ما شاهدناه في دول أوروبا الشرقية، ذلك أن المعادلة الصحيحة هي التوازن الدقيق بين الخطة والسوق. وسيادة المنافسة الحقيقة المشروعة، يعتبر شرطاً لتحقيق النهضة الحقيقة العادلة، ولا شك أن شيوخ آليات الفساد والمحسوبيّة سيؤدي إلى إسقاط مفهوم السباق التناصي القائم على تكافؤ الفرص ونزاهة الحكم وارتباط العائد بالجهد.

وبالإسقاط على سورية فإن تحسين أسلوب إدارة شركات القطاع العام الصناعي ممكن بتطبيق الإدارة الاقتصادية بدلاً من الإدارة السلطوية لأن إدارة مؤسساته يجب أن تكون بعقلية رجل الأعمال وليس بعقلية رجل السلطة. جميع الشركات الكبرى في العالم تدار من هيئات ليست مالكة لها ولكنها تدار اقتصادياً ويتحمل مدريوها مسؤولية قراراتهم تجاه المالكين أصحاب رأس المال. فهل هناك ما يمنع في ظروف عجز القطاع الخاص عن القيام بكامل أعباء التنمية أن يكون القطاع العام رديفاً وفي بعض الأحيان قائداً في عملية التنمية يدار من قبل مديرين فنيين مؤهلين يتحملون مسؤولية قراراتهم تجاه الحكومة ممثلة بالمجتمع و هذا ما يطرح علينا فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي المعمول به في كثير من الدول الغربية كهدف متقدم من عملية الإصلاح المطلوبة حيث تعتبر عملية الاستفادة من التجربة الماليزية خطوة مرحلية هدفها تمكين الاقتصاد السوري من وضع ركائز تسهل عليه عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق

الاجتماعي دون أن يشكل ذلك صدمة للاقتصاد أو عدم استقرار على المستوى الاجتماعي.

سابعاً - الإصلاح الاقتصادي و اقتصاد السوق الاجتماعي المطلوب:

يقوم اقتصاد السوق الاجتماعي على إطلاق حرية المنافسة ومراقبة تطور الاحتكارات، وخلق حالة من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية عبر استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمته بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعية وتحقيق مكاسب عينية للطبقة العاملة، وكانت فكرة مجتمع الرفاه أفضل تجسيد لهذه الفكرة، وتقوم على توافق سياسي بين كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع، من الدولة إلى أرباب العمل والشركات الكبرى إلى الأحزاب والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني. إن اقتصاد السوق الاجتماعي ينطلق من هذا التداخل والاندماج بين مختلف مجالات الحياة وأجزاء النظام العام، حيث يمكن فيه في صورة وحدة المبادئ وشموليتها، والتي تتحقق فقط من خلال نظام المنافسة الاقتصادي، وما يتربّط على ذلك، من التكامل والتنسيق بين مختلف المجالات كوحدة متكاملة فإذا بعثي البعض هذا الخيار بالليبرالية المنظمة وأخرون يرون الرأسمالية الملطفة، يعتقد الكثيرون أنه أشبه بمحاولة لخط طريق ثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية تتميز باستمرارية حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة ومراقبة العلاقة بين التناقض والتضامن وبين وحشية السوق والعدالة في الحياة.

إن أي نموذج للاقتصاد، في أي بلد، لا بد أن يراعي خصوصيات هذا البلد، ودرجة تقدمه والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وتراثه وتقاليده الوطنية. لهذا فإن من غير الممكن الحديث، عن نقل النموذج الماليزي، أو نقل نموذج الطريق الثالث الذي اختاره بلير في بريطانيا. وإنما يمكن الاستفادة من جميع تجارب دول وشعوب العالم، ويمكننا القول بأن نقل النموذج الناجح في بيئه معينة، ليس من الضروري أن يلقى نفس النجاح في بيئه أخرى. وبالنظر إلى التجارب العالمية في مجال اقتصاد السوق نرى بأنه ليس هناك نموذج رأسمالي واحد، بل أن حركة رأس المال العالمي تبلورت عبر السنين وبنّت ثلاثة نماذج للرأسمالية:

النموذج الأول:

رأسمالية الليبرالية الانكلو ساكسونية الجديدة، التي تطلق العنوان لقوى السوق بزعامة الولايات المتحدة، التي ورثت الليبرالية البريطانية، مع إدخال بعض الفوارق التي تميزها عنها، وهي أن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة أطلقوا العنوان لقوى السوق الشرسة دونما قيود، وعززت الولايات المتحدة ذلك بترسانتها العسكرية، ونفوذها على المؤسسات الدولية. وتحولت إلى عسکرة مباشرة وصریحة للعلاقات الدولية.

النموذج الثاني:

هو نموذج رأسمالية الدولة الراعية (أو دولة الرفاهية الاجتماعية). وهو نموذج لرأسمالية أبقت بأن الحيلولة دون قيام صراعات فيما بين القوى الاجتماعية، يكون بدور للدولة الرأسمالية، يتضمن التوازن في نمط توزيع الدخل، بما يؤدي إلى تصحيح الانحرافات التي تنشأ عن إطلاق العنوان لقوى السوق. وكذلك الحد من عمل قانون عدم التوازن عبر تقلبات الدورات الاقتصادية، التي هي جزء من طبيعة النظام الرأسمالي، والتي من شأنها أن تحدث تقلبات في مستوى تشغيل قوى الإنتاج البشرية والمادية وفي مستوى الدخل. وما ينجم عن ذلك من بطالة بشرية وعطلة في الطاقة الإنتاجية.

النموذج الثالث:

هو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى رفد المشروع الرأسمالي بأخلاقيات العمل في المجتمع القديم، وحرصت على الحد من التناقض بين المشروعات بهدف تحقيق أداءً أكفاءً للمؤسسات، وفي العلاقة مع السوق العالمية. كفوة تصديرية ومالية. ويُعبر الاقتصاد الياباني خير تعبر عن هذا النموذج (سليمان، 2005).

لكن في الخصوصية السورية لا يزال مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يعني من الغموض ويفتقـر للدقة بل لم يجر توضيح حدوـده وأغراضـه بما يكفي، هل يقصد من تبنيـه الحرص بالفعل على استمرار دور الدولة في ضمان الخدمات الاجتماعية للمواطنـين، أم الانتقال حقيقةً من اقتصـاد مخطط مركـزي إلى اقتصـاد السوق الحرـ. ومن المعلوم أن ما يعنيـه الاقتصاد السوري يفرض عليهـ التقدـم بخطـى أسرع نحوـ النـظام الاقتصاديـ المـطلوب ولـذا فإنـ إطارـ أيـ نـهـضة جـادة نـسـعـى إـلـيـها نـحـتـاج إـلـيـ ما يمكنـ تـسـميـتهـ بالـكـفـاءـةـ الـمـؤـسـسـيـةـ،ـ بـمـعـنىـ أـنـ تـكـونـ المؤـسـسـاتـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ درـجـةـ عـالـيـةـ مـنـ الـكـفـاءـةـ الـإـدـارـيـةـ وـالـتـنـظـيـمـيـةـ إـلـاـ لـمـ يـرـافـقـ الـكـفـاءـةـ الـإـقـتـصـاديـ كـفـاءـةـ اـجـتمـاعـيـةـ وـأـخـرىـ مـؤـسـسـيـةـ فـلـاشـكـ فـيـ أـنـ عـمـلـيـةـ الـنـهـضـةـ الـإـقـتـصـاديـ سـوـفـ تـصـابـ بـعـرـقـلـةـ مـسـتـمـرـةـ وـتـعـيـشـ الـمـدـ وـالـجـزـرـ الـذـيـ نـعـيـنـهـ يـوـمـيـاـ وـهـتـيـ الـيـأسـ بـسـبـبـ ماـ يـحـدـثـ مـنـ تـبـيـدـ وـهـدـرـ لـلـمـوـارـدـ وـمـنـ الـعـنـصـرـ الـأـهـمـ وـهـوـ الـزـمـنـ الـذـيـ غالـبـاـ مـاـ يـسـقطـ فـيـ حـسـابـ الـتـكـالـيفـ الـكـلـيـةـ بـحـجـةـ الـدـرـاسـةـ الـمـتـأـنـيـةـ وـعـدـمـ الـانـدـفـاعـ وـرـاءـ تـجـارـبـ غـيرـ مـحـسـوـبـةـ النـتـائـجـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـجـعـلـ الـكـثـيـرـيـنـ مـنـ الـمـسـتـقـدـيـنـ مـنـ الـوـاقـعـ الـراـهـنـ يـعـلـونـهـاـ فـيـ كـلـ الـمـنـاسـبـاتـ تـرـوـيـجـاـ لـحـقـ يـرـادـ بـهـ بـاطـلاـ.

وإـذاـ كانـ قـرارـ التـوـجـهـ نـحـوـ اـقـتـصـادـ السـوقـ الـاجـتمـاعـيـ قدـ أـصـبـحـ حـقـيقـةـ وـاقـعـةـ،ـ فـإـنـ هـذـاـ يـعـنيـ أـنـ مـاـ حـسـمـ فـعـلـاـ هوـ أـنـ النـمـوذـجـ الـإـقـتـصـاديـ الـذـيـ نـطـمـحـ إـلـيـهـ لـيـسـ هوـ اـقـتـصـادـ حـرـيـةـ السـوقـ وـهـذـاـ يـعـنيـ أـنـ لـلـدـولـةـ دـورـاـ اـقـتـصـاديـاـ عـلـيـهـاـ تـقـومـ بـهـ،ـ لـيـسـ مـنـ أـجـلـ كـبـحـ قـوـيـ السـوقـ فـحـسـبـ،ـ وـإـنـماـ أـيـضاـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـإـقـتـصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ.ـ وـبـيـقـيـ أـنـ نـحـدـدـ مـعـالـمـ وـطـبـيـعـةـ وـمـفـهـومـ هـذـاـ الـإـقـتـصـادـ،ـ وـطـبـيـعـةـ وـمـفـهـومـ دـورـ الـدـولـةـ،ـ وـمـعـالـمـ التـنـمـيـةـ الـمـطـلـوـبـةـ وـالـمـرـغـوـبـةـ.ـ وـهـذـاـ يـفـرـضـ الـوـقـوفـ عـلـىـ وـاقـعـ الـإـقـتـصـادـ السـوـرـيـ،ـ وـالـمـشـكـلـاتـ وـالـتـحـديـاتـ الـتـيـ عـلـيـهـ مـوـاجـهـتـهاـ.ـ وـمـنـ ثـمـ رـسـمـ مـلـامـحـ وـمـفـهـومـ اـقـتـصـادـ السـوقـ الـاجـتمـاعـيـ وـدـورـهـ فـيـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـإـقـتـصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ.

الاستنتاجات:

ندرك أنـاـ فـيـ سـوـرـيـةـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ نـخـتـافـ عـنـ الـعـالـمـ فـكـلـ شـيـءـ يـضـغـطـ بـاتـجـاهـ تـكـيـفـنـاـ مـعـ الـعـالـمـ وـهـذـاـ الضـغـطـ يـأـتـيـ بـشـكـلـ وـاعـ بـعـرـ الدـخـولـ بـشـكـلـ أـوـ بـأـخـرـ فـيـ الـإـقـتـصـادـ الـعـالـمـيـ سـوـاءـ مـنـ خـلـالـ الشـرـاكـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـبـيـنـيـةـ أـوـ مـنـ خـلـالـ الشـرـاكـةـ الـمـتو~سطـيـةـ أـوـ الـأـوـرـوبـيـةـ وـبـالـتـأـكـيدـ لـسـنـاـ مـجـبـرـينـ عـلـىـ اـتـبـاعـ مـاـ نـرـىـ أـنـهـ لـاـ يـخـدـمـ مـصـالـحـنـاـ،ـ أـوـ نـتـيـجـةـ ضـغـطـ خـارـجيـ مـنـ هـيـئـاتـ دـولـيـةـ مـتـعـدـدـةـ،ـ فـالـهـدـفـ هـوـ الـوـصـولـ إـلـىـ نـظـامـ يـخـفـيـ الـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ الـمـرـكـزـيـةـ وـيـفـعـلـ قـوـانـينـ السـوقـ،ـ وـيـرـفـعـ الـقـدـرةـ التـنـافـسـيـةـ مـنـ خـلـالـ إـصلاحـ الـقـطـاعـ الـعـامـ وـتـطـوـيرـ التـعـدـدـيـةـ الـإـقـتـصـاديـةـ،ـ وـهـذـاـ يـتـطـلـبـ إـعادـةـ النـظـرـ بـسـيـاسـةـ الـحـمـاـيـةـ،ـ وـخـلـقـ مـنـاخـ اـسـتـثـمـارـ أـقـدرـ عـلـىـ جـذـبـ الـاستـثـمـارـاتـ وـهـذـاـ يـنـتـطـلـبـ بـدـورـهـ تـطـوـيرـ جـذـريـ للـتـعـلـيمـ وـالـتـأـهـيلـ وـالـتـدـرـيبـ،ـ وـتـطـوـيرـ الـأـسـالـيـبـ الـعـلـمـيـةـ فـيـ الـبـحـثـ وـالـتـطـوـيرـ الـعـلـمـيـ،ـ وـإـعـطـاءـ دـورـ لـلـجـامـعـاتـ وـمـرـاـكـزـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ فـيـ عـلـمـيـةـ اـتـخـاذـ الـقـرـاراتـ الـإـدـارـيـةـ وـالـإـقـتـصـاديـةـ مـنـ خـلـالـ دـورـهـاـ فـيـ إـصـارـ الـمـؤـشـراتـ الـإـقـتـصـاديـةـ وـعـلـمـيـاتـ الـبـحـثـ الـإـحـصـائـيـ كـمـثـلـاتـهـ فـيـ دـولـ الـعـالـمـ وـعـدـمـ الـرـكـونـ إـلـىـ حـيـادـيـتـهـاـ وـتـعـقـيمـ دـورـهـاـ الـعـمـليـ فـيـ الـحـيـاةـ الـإـقـتـصـاديـ.

كـمـاـ انـ الـمـطـلـوـبـ تـعـمـيقـ دـورـ الـخـطـةـ الـحـكـومـيـةـ عـلـىـ نـحـوـ تـوجـيـيـ اـسـتـشـرـافـيـ يـشـمـلـ مـخـلـفـ الـقـطـاعـاتـ الـحـكـومـيـةـ وـهـذـاـ يـسـتـدـعـيـ صـيـاغـةـ جـدـيـدةـ لـنـمـطـ وـآلـيـةـ التـخـطـيـطـ وـبـالـتـالـيـ الـحـاجـةـ لـكـوـادـرـ قـادـرـةـ وـذـاتـ خـبـرـةـ وـرـؤـىـ مـسـتـقـلـيـةـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ

واقع أرقام حقيقة . ولابد من العمل على رسم إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدد مشهد التغيير عموماً و توضح الأهداف و الأدوار و الوسائل لكل القطاعات الوطنية من خلال مشاركة مختلف الهيئات الحكومية إي أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية موجهة ضمن إستراتيجية النمو بدلاً من تركها لآليات السوق والتدخلات الخارجية مما يجعلها أكثر كفاءة وعقلانية حماية للمواطن وللاقتصاد الوطني.

الوصيات:

1. يجب أن يبدأ الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار في سوريا بإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (السياسات المالية والنقدية والضرائب دور الدولة ودور القطاع الخاص وتحسين القدرة التنافسية) ثم تليها تفاصيل الخطط التنفيذية والقطاعية في مختلف المجالات.
2. رسم الدور الاقتصادي للقطاع العام في المرحلة المقبلة و تحديد قطاعات نشاطه و أشكالها و علاقاته بالقطاعات الأخرى التعاونية والخاصة، و العمل على تكامل أدوار القطاع العام مع القطاعات الأخرى ضمن خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
3. إعادة الهيكلة في إدارة القطاع العام باتجاه خفض المركزية وتعزيز الاستقلال الإداري والمالي للشركات و منحها المرونة الكافية للعمل في سوق تنافسية تسمح بمراعاة متطلبات الإنتاج والتسويق والدراسات السوقية لمتطلبات المستهلك المختلفة وخاصة في حال دخوله في تحدي المنافسة الخارجية.
4. إقامة الحاضنات التكنولوجية ومراكز الابتكار العلمية التي أصبح وجودها لا يقل أهمية عن إقامة المناطق الصناعية التقليدية.
5. تطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للقطاع العام وفق خطة شاملة توضع أولوياتها على نحو مدروس بما يحقق رفع القدرة التنافسية والإنتاجية لهذا القطاع و إنتاج سلع قابلة للتسويق من حيث النوع والسعر سواء كانت المنتجات موجهة نحو السوق الداخلية أو تلك الموجهة نحو أسواق التصدير.
6. معالجة المشاكل المزمنة للقطاع العام مثل نقص رأس المال والتشابكات المالية والضرائب والبطالة المقنعة وتحميل الإنتاج بتكليف لا علاقة لها بالعملية الإنتاجية، وذلك رفع قدرته التنافسية في حال دخوله في أسواق خارجية وخاصة السوق الأوروبية .
7. رسم صورة واضحة لمبادئ وأسس إصلاح القطاع العام ولهيكلية تنظيمه الجديد وأنظمة عمله وألياته المختلفة وإقرارها.
8. تقسيم تطبيق الهيكلية الجديدة على عدة مراحل زمنية حسب ما هو مناسب من أجل الانتقال التدريجي المرير للاقتصاد دون أن يؤدي ذلك إلى عدم استقرار اقتصادي يؤثر سلباً على معيشة المواطنين
9. تعزيز الإصلاح الاقتصادي بإصلاح إداري ومالى ونقدي ومصرفي وضريبي وتشريعى ووضع إجراءات تسمح بتطوير الخطوات المتخذة بالشكل الذي لا يجعل من القوانين متجمدة غير قابلة لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد السوري.

المراجع:

1. جبران، أنطون. إدارة التنمية في الاقتصاد، ودور القطاع العام في ذلك من خلال إعادة هيكلته وتأهيله وتطوير إدارته. (الجمعية الاقتصادية السورية)، 2002، { 14 - 7 }
2. حبيب، مطانيوس. الاقتصاد السوري ومتطلبات الشركة السورية . الأوربية. جمعية العلوم الاقتصادية. نيسان 41، 2000
3. الحمش. منير، الندوة الخامسة عشرة حول الاقتصادات الناشئة. ندوة البعث ، 28/11/2005 موقع حزب البعث العربي الاشتراكي على الإنترنط:
http://www.baath-party.org/nadwa/2005/nadwa_november/nadwa_1_1.htm
4. دليلة، عارف. القطاع العام في سورية من الحماية إلى المنافسة". جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق. نيسان 2000 42 ،
5. سعيفان، سمير. قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سوريا . دار الرضا ،2003، 430
6. سليمان، عدنان . اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطويره المستقبلية. دار الرضا ،2005، 156
7. سكر، نبيل. الإصلاح الاقتصادي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2000، 22
8. سكر، نبيل. ثلاثة نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتفاع التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة، 25/9/2003، 25
9. عبد الفضيل، محمود. العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 261
10. القاضي، حسين. الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين. دار الرضا ،2002 ، 231
11. محمد، نزار قاسم. دور الأجهزة الحكومية في ظل آليات السوق. جريدة المدى. 22 نيسان 2006
12. MITI, Review of the Industrial Master Plan ,1980-1995 (kuala Lumpur) MITI,1995.